

## أخبار قصيرة

## إنتاج الكهرباء في مفاعل بوشهر النووي يزداد ٦٠٪

شهد معدل إنتاج الكهرباء في مفاعل بوشهر النووي زيادة بنسبة ٦٠ بالمائة في الشهرين الثالث والرابع من السنة الإيرانية الجديدة (بدأت في ٢١ مارس/ آذار) قياساً مع الشهرين الأول والثاني منها. وبلغت كمية الكهرباء التي أنتجها مفاعل بوشهر النووي، خلال الشهرين الثالث والرابع من السنة الإيرانية الجديدة، ١٠٢٠ ميغاواط بزيادة ٦٠ بالمائة. وخلال ١١ عاماً من بدء تشغيل مفاعل بوشهر النووي، أنتج هذا المفاعل كمية كهرباء تقدر بـ ٤٩٧٩٦ مليون كيلوواط/ ساعة من الكهرباء تم تزويد الشبكة الوطنية للكهرباء بها، حيث يقدر الخبراء إنتاج هذه الكمية من الطاقة الكهربائية النظيفية بأنه يعادل توفيراً للنفط الخام بمقدار ٤/٨ مليون برميل. كما تسبب نشاط مفاعل بوشهر النووي بخفض انبعاث الغازات الدفيئة بمقدار ٤٧٩٨١ ألف طن. وهذا تسعى إيران، التي تشهد طلباً متزايداً على الطاقة الكهربائية، إلى زيادة الإنتاج لسد الطلب الداخلي عبر تطوير محطات إنتاج الطاقة الكهربائية ومنها المحطات الكهروذرية.

## النفط الإيراني سيتدفق على مصافي أوزبكستان

أكد الوكيل المساعد للشؤون الدولية بوزارة النفط الإيرانية، أن النفط الخام سيتدفق على أوزبكستان ومنطقة آسيا الوسطى. وأوضح أحمد أسدزادة، في تصريح له يوم الجمعة، أن خلال المفاوضات الأخيرة التي أجراها الوفد الإيراني مع مسؤولي أوزبكستان، تقرر تصدير النفط الخام إلى مصافي البلد الجار في إطار عملية تأهيل تلك المصافي. وأشار أسدزادة إلى أن مصافي أوزبكستان تعمل حالياً بطاقة ٥٠ بالمائة، حيث تمتلك البلاد مصفاةين رئيسيتين للنفط بطاقة تكريرية ٢٣٠ ألف برميل يومياً. ولقت إلى أن إيران أبرمت مع أوزبكستان ٥ مذكرات تفاهم وخارطة طريق عامة للتعاون بمجال الطاقة في إطار زيارة الرئيس الإيراني إلى سمرقند للمشاركة بقمه منظمة شنغهاي للتعاون. وبين أن وفد أوزبكستان سيزور طهران الأسبوع المقبل لمتابعة التوافقات المتوصل إليها، وذلك في إطار ٥ مجموعات عمل تناقش أنشطة العضوية الدائمة والكوادر البشرية والتجارة.



## المركزي الإيراني يغطي الواردات بـ ٢٦ مليار دولار

أعلن محافظ البنك المركزي الإيراني عن توفير ٢٦ مليار دولار من العملة الأجنبية لتغطية واردات البلاد في الشهر الخمسة الأول من السنة المالية الجارية (فترة ٢١ مارس/ آذار حتى ٢٠ أغسطس/ آب ٢٠٢٢). وأوضح علي صالح آبادي، في تصريح له، بأنه تم تأمين نحو ٢٦ مليار دولار لتغطية واردات البلاد بشكل حوالات مالية بنمو نحو ٧ مليارات دولار عن الفترة المناظرة السابقة التي شهدت توفير حينئذ ما يلاص ١٩ مليار دولار. وأشار صالح آبادي إلى أنه فيما يخص النقد الأجنبي فهو بمستوى ممتاز، حيث تم عقد صفقات بقيمة مليار دولار نقداً أجنبياً في سوق الصرف (المتشكك) منذ بدء السنة المالية الجارية ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٢.



بعد مضي ١٦ عاماً من إنضمامها للمنظمة كعضو مراقب

## إنضمام إيران الدائم لمنظمة شنغهاي.. مكتسبات اقتصادية وتحديات للعقوبات

تخفيف الضغوط الاقتصادية المفروضة عليها. وعلى منصات التواصل الاجتماعي، حظيت الخطوة الإيرانية بتفاعل المغردين، إذ كتب مدير المركز العربي للدراسات الإيرانية، محمد صالح صدقيان، على تويتر: "هذه الخطوة تساعد إيران كثيراً في التعاون مع دول المنظمة وتعطيها مجالاً حيوياً لدعم اقتصادها خصوصاً مع الصين والهند وروسيا، الأمر الذي يجعلها تدبر مفاوضاتها النووية بتوع من الاسترخاء".

### تجارة إيران مع الدول الأعضاء

خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢١ مارس/ آذار الماضي)، بلغت تجارة إيران غير النفطية مع الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون ٢١ مليونا ٤١٥ ألف طن بقيمة ١٧ ملياراً و٥٦٦ مليون دولار، وفق المتحدث باسم مصلحة الجمارك الإيرانية روح الله لطيفي. وأوضح لطيفي أن تجارة إيران غير النفطية شهدت نمواً بنسبة ٣١٪ خلال الأشهر الخمسة الماضية مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الفاتح، مؤكداً أن صادرات السلع الإيرانية إلى دول شنغهاي بلغت ١٧ مليونا و٣٨١ ألف طن بقيمة ٩ مليارات و٧٨٨ مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً بنسبة ١٠٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وتابع المتحدث باسم مصلحة الجمارك: "أن الصين (٦ مليارات و٧٢٢ مليون دولار) والهند (٧٢٩ مليون دولار) وأفغانستان (٦٤١ مليون دولار) وباكستان (٤٧٥ مليون دولار) وروسيا (٢٩١ مليون دولار)، تصدر سلم مستوردي البضائع الإيرانية خلال الأشهر الخمسة الماضية. كما أن كل من الصين (٥ مليارات و٥١٨ مليون دولار) والهند (١٥٩٩ مليون دولار) وروسيا (٧١٥ مليون دولار) وباكستان (٤٣٠ مليون دولار) وكازاخستان (أكثر من ٧٨ مليون دولار)، احتلت الدول الخمس الأوائل بين من مصدرى السلع إلى إيران، وفق لطيفي.

عدم ربط الاقتصاد بالعلاقة مع الغرب يقرأ الباحث في العلاقات

بين هذه الدول لاسيما في مجال ترانزيت السلع والتعاون الأمني والعسكري والاقتصادي. ويصف خرسند مرحلة التوقيع على مذكرة الالتزام، بأنها البوابة للانضمام الدائم إلى منظمة شنغهاي؛ لكنها لا تساوي الانضمام الرسمي كعضو دائم فيها، موضحاً أنها المرحلة ما قبل الأخيرة، ويفترض أن يتم الإعلان عن قبول إيران عضواً دائماً في المنظمة في القمة المقبلة المزمع عقدها في الهند. وأضاف: إن عملية إنضمام إيران كعضو دائم في منظمة شنغهاي قد بدأت منذ موافقة جميع أعضاء التكتل في قمة دوشنبه عام ٢٠٢١، وأن التوقيع على مذكرة تعهدات العضوية الدائمة فيها بمثابة تفاهم لاستكمال العملية، وقد قربها خطوة أخرى للإعلان الرسمي عن ذلك.

ويرى الباحث في الاقتصاد السياسي مهدي خرسند أن إيران تسعى لجني مكسبات عديدة على شتى الصعد والاقتصادية، مستنداً أنه في ظل الضغوط الغربية فإن إيران تولي أهمية قصوى للجانب التجاري مع دول شنغهاي. وأشار إلى حصة دول شنغهاي في الاقتصاد العالمي، مؤكداً أن عضوية طهران الدائمة في منظمة شنغهاي سوف تفتح أسواقها بوجه الإيرانيين إلى جانب تعزيز مكانتها على المستوى الدولي وتفضيخ الضغوط الغربية المتواصلة عليها. ووصف خرسند طاقات إيران في مجال الترانزيت والطاقة بأنها كبيرة جداً، وأنها سوف تحظى باهتمام دول شنغهاي، مؤكداً أن الممرات الدولية في إيران سوف تسهل التجارة بين دول شنغهاي من جهة، وبين الدول الأعضاء مع القارة الأفريقية ودول جنوب غرب آسيا من جهة أخرى، ناهيك عن أنها سوف تربط أسواق الدول الشرقية مثل الصين والهند بالأسواق الأوروبية.

وأشار إلى أن نحو نصف سكان العالم يقطنون دول منظمة شنغهاي التي تشكل أكثر من ٢٠٪ من ناتج الاقتصاد العالمي، مشدداً على أن حضور طهران رسمياً إلى جانب القوى الشرقية سيعزز اقتصادها ويغنيها عن تقديم تنازلات في المفاوضات النووية من أجل

الإيراني في الفترة المقبلة. ونحاول في هذا التقرير، الإجابة عن هذه الأسئلة.

### بوابة لكسر الأحادية الغربية

يعتقد الباحث في الاقتصاد السياسي، مهدي خرسند، أن طهران ترى في العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون -باعتبارها منظمة شرقية- بوابة لكسر الأحادية الغربية وموازنة علاقتها مع الدول الغربية التي تأثرت بفعل ملفها النووي، مؤكداً أن إيران بذلت جهوداً جبارة للانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون منذ ٢٠٠٥، إلا أنها اصطدمت أكثر من مرة بجدار العقوبات الأممية حتى تم رفعها بموجب الاتفاق النووي عام ٢٠١٥. وأوضح خرسند أن طهران التحقت بالمنظمة عام ٢٠٠٥ كعضو مراقب وأوشكت على الانضمام إليها بشكل كامل بعد رفع العقوبات الأممية عنها؛ لكن فشلت محاولاتها بسبب معارضة بعض الدول الأعضاء في شنغهاي مع ضم دولة خاضعة لعقوبات أميركية واسعة، لاسيما بعد الانسحاب الأميركي عام ٢٠١٨ من الاتفاق النووي.

وتمكنت الخارجية الإيرانية في نهاية المطاف من تذليل العقبات وكسب موافقة أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون على قبول عضويتها في قمة دوشنبه عام ٢٠٢١، وفق خرسند الذي أكد أن إيران عكفت منذ العام الماضي على إنجاز إجراءات العضوية وإعداد الوثائق اللازمة إلى جانب مصادقة الحكومة على لائحة الانضمام إلى شنغهاي وإرسالها إلى مجلس الشورى الإسلامي "البرلمان" لتأخذ مجراها القانوني.

ولعل الحافز الرئيسي لانضمام إيران إلى شنغهاي للتعاون، هو وجود ثالوث القوى الشرقية (روسيا والصين والهند) في المنظمة -والكلام لخرسند- وما تتمتع به هذه الدول من مكانة رفيعة على شتى الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية على مستوى العالم، مؤكداً أن إيران قادمة على لعب دور بارز

في الفترة المقبلة. ونحاول في هذا التقرير، الإجابة عن هذه الأسئلة.

يعتقد الباحث في الاقتصاد السياسي، مهدي خرسند، أن طهران ترى في العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون -باعتبارها منظمة شرقية- بوابة لكسر الأحادية الغربية وموازنة علاقتها مع الدول الغربية التي تأثرت بفعل ملفها النووي، مؤكداً أن إيران بذلت جهوداً جبارة للانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون منذ ٢٠٠٥، إلا أنها اصطدمت أكثر من مرة بجدار العقوبات الأممية حتى تم رفعها بموجب الاتفاق النووي عام ٢٠١٥. وأوضح خرسند أن طهران التحقت بالمنظمة عام ٢٠٠٥ كعضو مراقب وأوشكت على الانضمام إليها بشكل كامل بعد رفع العقوبات الأممية عنها؛ لكن فشلت محاولاتها بسبب معارضة بعض الدول الأعضاء في شنغهاي مع ضم دولة خاضعة لعقوبات أميركية واسعة، لاسيما بعد الانسحاب الأميركي عام ٢٠١٨ من الاتفاق النووي.

لطيبي: تجارة إيران غير النفطية مع الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بلغت ٢١ مليونا و٤١٥ ألف طن بقيمة ١٧ ملياراً و٥٦٦ مليون دولار في ٥ أشهر

يعتقد الباحث في العلاقات الدولية، فرهاد رمضاني بونش، انضمام إيران إلى المنظمة الآسيوية في إطار دبلوماسية الجوار والتوجه شرقاً من أجل عدم ربط الاقتصاد الوطني ومعيشة المواطن بالعلاقة مع الدول الغربية، مضيفاً: أن الحكومة الإيرانية الحالية تبذل اهتماماً بالغاً بتطوير علاقاتها مع قطبي منظمة شنغهاي الصين وروسيا، وقد وقعت العديد من المعاهدات معهما خلال العام الماضي.

وانطلاقاً من المثل القائل "الثكل تحب الثكل"، يرى رمضاني بونش في الضغوط الغربية والأميركية على كل من إيران وروسيا والصين عاملاً مشتركاً يقرب هذه الدول ويحثها على تطوير علاقاتها التجارية والمالية؛ ما يساهم في تخفيف آثارها على الدول المنضوية في المنظمة.

وخلص رمضاني بونش إلى أن انضمام إيران إلى منظمة شنغهاي للتعاون سوف يفتح أمامها آفاقاً اقتصادية وتجارية كبيرة، فضلاً عن إفساح المخططات الغربية الرامية إلى عزل طهران والضغط عليها، مؤكداً أن أسواق فائض الطاقة الإيرانية وعودة عائداتها إلى طهران من الأمور التي ستكون مضمونة في منظمة شنغهاي، وسوف تفسل العقوبات المفروضة على صادرات النفط الإيراني ومبادلاتها المالية. وكان مساعد وزير الخارجية الإيراني لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية، مهدي صفري، قد أعلن في يونيو/ حزيران الماضي أن إيران اقترحت رسمياً على منظمة شنغهاي للتعاون، اعتماد عملة موحدة للمبادلات المالية بين الدول الأعضاء، مضيفاً: أنه في حال تنفيذ المقترح في إمكان ذلك تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء.

وقال رمضاني بونش: إن الخارجية الإيرانية أكدت قبيل مغادرة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى سمرقند الأوزبكية من أجل المشاركة في قمة شنغهاي للتعاون، أنها أعدت ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ عقد ووثيقة في سياق التعهدات والإلزامات التي ينبغي تنفيذها للعضوية الدائمة في المنظمة. وأضاف: أنه لا توجد معلومات إضافية عن الوثائق والإلزامات المطلوب من إيران تنفيذها؛ لكن لا شك أن جلها تشمل أموراً بروتوكولية، في حين تحدثت بعض المصادر عن ضرورة رفع العقوبات الأممية، والمصادقة على القوانين الدولية مثل القوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإلزامات أخرى كالانضمام إلى المنتدى الاقتصادي الأوراسي، والدخول في التجارة الحرة مع الدول الخمس الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.

وتأسست منظمة شنغهاي للتعاون عام ٢٠٠١ بحضور الصين وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان وكازاخستان وقرغيزستان، ثم انضمت إليها الهند وباكستان عام ٢٠١٧، كما أن أفغانستان وبيلاروسيا ومنغوليا تشغل صفة مراقب في المنظمة، في حين تعتبر كل من تركيا وجمهورية أذربيجان وأرمينيا وكمبوديا ونيبال وسريلانكا شركاء الحوار للمنظمة.

صفرى: إيران اقترحت رسمياً على منظمة شنغهاي للتعاون اعتماد عملة موحدة للمبادلات المالية، وفي حال تنفيذ المقترح في إمكان ذلك تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء

صفرى: إيران اقترحت رسمياً على منظمة شنغهاي للتعاون اعتماد عملة موحدة للمبادلات المالية، وفي حال تنفيذ المقترح في إمكان ذلك تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء